التنظيم السياسي في العهد الناصري

أما قبل

قبل الحديث عن التنظيم السياسي في العهد الناصري أُذَكِّر القارئ العزيز أن أي انتقاد لنظام الحكم الناصري إنما مرجعه تبصير الحاضر بأخطاء الماضي حتى لا تتكرر هذه الأخطاء مرة ثانية ، وحتى لا يعترض على كل إنجاز جديد يتم بدعوى خروجه على الخط الناصري . فتحسين العلاقات الخارجية بأمريكا يعد عمالة ، ومحاولة حل المشاكل العربية بالتفاهم والحوار يعد تراجعاً عن دور مصر العربي. والأخذ بالنظام الليبرالي (الديمقراطية ، واقتصاد السوق ، وصون الحريات) أسوة بسائر دول العالم المتقدمة يعد نكوصاً عن الخط الاشتراكي(الديكتاتورية ، والاقتصاد الموجَّه ، وكبت الحريات) الذي سلكه عبد الناصر . وهكذا

يقول فاروق جويدة : " ينبغي ألا تقف شعارات ثورة يوليو سداً نحو المستقبل أو تحكمنا شعاراتها من القبور أو تمثل وصاية أبدية علينا . " [1]

إن إيمان الكثيرين بالتجربة الناصرية أصبح عقبة في سبيل التقدم ، والدارس للتجربة الناصرية يجد أنها مبنية على التجربة والخطأ كما اعترف بذلك عبد الناصر نفسه ، ولقد تراجع عبد الناصر عن سياسات كثيرة بعد هزيمة ١٩٦٧ التي كشفت له عن أخطاء جِسام ارتكبها أثناء حكمه . لكن الناصريين يعتبرون التراجع عن أي سياسة ناصرية يعد تراجعاً للوطنية ، وتضييعاً للمصلحة العامة ، وإهداراً لحقوق المواطنين ، وانتقاصاً من كرامة الأمة .. !! .

([1]) فاروق جويدة " من يكتب تاريخ ثورة يوليو " دار غريب للطباعة والنشر ص ١١٥ .

فالمصلحة العامة إذن هي هدفي الأول والأخير من تقييم التجربة الناصرية ، والاستفادة من الماضي من أجل المستقبل هو منتهى أملي ، ولم يخطر ببالي نقد التجربة الناصرية لحساب للمَلَكِّية وقد انتقدتها في كتبي ، ولا لحساب أحزاب ما قبل الثورة وقد أخذت عليها مواقف كثيرة أيضاً ، ولا لحساب أيديولوجية أدين بها فلم أنْتَمِ يوماً لجماعة الإخوان المسلمين ، ولم أنْتَمِ يوماً لجماعة يسارية. أقول هذا لأن كل من يتعرض للتجربة الناصرية بالنقد يتهم بأنه إخواني أو شيوعي أو إقطاعي أو رأسمالي أو مُنْتَمٍ لأي من القوى التي قضت عليها الثورة .

وعندما تنتقد بعض السياسات الناصرية يثور الناصريون في وجهك، فيتهمونك تارة بانتهاك حرمة الأموات، وتارة أخرى بالجبن لأنك لم تستطع أن تقول هذا الكلام في حياة الرجل، وتارة ثالثة إن انتقادك عبد الناصر إساءة لمصر وتاريخها!

أما عن حرمة الأموات ومحاكمة الموتى فهذا حق إذا كان المتوفى شخصاً عاديّاً وليس شخصية عامة لها سياستها التي حكمت دهراً ومازالت تحكم فكل من يستنكرون مهاجمة الأحكام بعد موتهم إنما يهدفون في حقيقة الأمر إلى مصادرة حق الناس في توجيه أي نقد للحاكم سواء في حياته أو بعد مماته ذلك لأنهم هم أنفسهم الذي شاركوا في قمع حريات المعارضين والتنكيل بهم واتهامهم بالعمالة والخيانة لو انتقدوا الحاكم حيّاً ، وهم الذين يتمسحون بالفضيلة والأخلاق وتقاليد المجتمع والدين لو وجدوا من يهاجم الحاكم ميتاً ، وهكذا فالنقد أثناء الحياة ممنوع ، وبعد الموت عيب وحرام !! [1]

أما عن اعتراض الناصريين على انتقاد سياسة عبد الناصر باعتبارها انتقاد لمصر يقول فؤاد زكريا : " وفي حالة كمصر يكون من المخجل حقاً أن يساوي المرء بين التاريخ العريق والحضارة الأصيلة بين بلد النيل والأهرام والأزهر ، وبين تصرفات حكَّام أفراد يمكن أن يكون الكثيرون منهم مصابون بجنون العظمة أو داء الاستبداد

([1]) د. فؤاد زكريا " كم عمر الغضب " دار مصر للطباعة " ص ٣٣ .

والبطش والادعاء . إن من يعتز ببلده وتاريخه حقاً هو ذلك الذي يعلن في كل مكان ، وأمام الجميع أن مصر ليست مسئولة عن أخطاء حكامها ، وينزه بلده عن تلك النقائص التي يمكن أن يتصف بها هذا الحاكم أو ذاك . أما ذلك الذي ينصب من نفسه محامياً عن كل خطأ يرتكبه الحاكم متوهماً أنه يدافع على هذا النحو عن وطنه فهو في الواقع الذي يسيء إلى هذا الوطن أبلغ إساءة . ولو اتخذت مسألة التوحيد بين الحاكم والوطن قاعدة عامة لكان علينا جميعاً أن نحمِّل بلداً كمصر أخطاء فاروق والخديو توفيق والحاكم بأمر الله وقراقوش ." [1]

مبادئ الزعامة السياسية الحقة

وبعد هذا الإيضاح الذي لا مندوحة من ذكره ، وقبل أن نستعرض نظام الحكم في عهد الزعيم جمال عبد الناصر نضع أمام القارئ العزيز المبادئ التي وضعها أرباب السياسة والفكر للزعامة الحقَّة التي سوف نقيِّم بها سياسة عبد الناصر في حكم مصر لنضمن عدم الخروج عن الحياد الذي حاولنا الالتزام به في هذا الكتاب وغيره من كتب سلسلة " فصول من تاريخ مصر المعاصر ".

لقد وضع الحكماء وأرباب الفكر السياسي عدة مبادئ للزعامة السياسية الحقة منها:

(أ) في السياسة الداخلية:

١- العمل على إقامة نظام ديمقراطي سليم تصبح فيه الأمة مصدر السلطات ، وهي صاحبة الكلمة العليا في كل قرار حاسم في تاريخها .

٢- الحرص على المصلحة العامة ، والعناية بشئون الدولة ، والسهر على تدبير شئونها بأمانة وصدق ووطنية عالية.

٣- تلبية حاجات الشعب وهي تتمثل في : الأمان الخارجي ، والنظام الداخلي، والعدالة ، والخدمات والرفاهية، وصون الحريات .

---

(1) نفسه ص ٢٣ .

(ب) الأمان الخارجي:

إن من أولى واجبات الزعيم الحق توفير الأمان لدولته من أي خطر خارجي يهدد أمن الدولة ويريد القضاء عليها ، وابتلاعها فيضع تقوية الجيش : تسليحاً ، وتدريباً، وقيادة نصب عينيه .

(ج) الأمن الداخلي:

من ألزم واجبات الزعيم الحق توفير الأمن الداخلي والضرب على يد العناصر المهددة للدولة لكي يأمن الناس على أرواحهم ، وذلك عن طرق القيام بتنفيذ القوانين وفرض احترامها وصيانتها من العبث.

(د) العدالة:

إن من أهم واجبات الزعيم الحق تحقيق مستوى مقبول من الرفاهية للجميع،والقضاء على الشعور بعظم الفوارق الاجتماعية ، والمادية بين الطبقات المكونة للشعب والحد من إساءة استعمال الحريات الفردية التي تؤدي إلى استغلال بعضهم لبعض . والموازنة بين الطبقات وعدم السماح بعدوان إحداها على الأخرى، وتوفير العدالة للجميع ، ولا يسمح لذوي الملك والجاه بالتعالي على الكادحين من طبقات الشعب.

(هـ) صون الحريات:

إن من ألزم واجبات الزعيم الحق تحقيق الحريات الإنسانية العامة ، وصيانة كرامة الإنسان ، وإقامة العدل . وذلك عن طريق مبدأ سيادة القانون ، وتعيين قضاة عدل للحكم بين الناس فيما هم فيه مختلفون . فإن ساد حكم القانون في المجتمع انتفى بالتالي الحكم التعسفي للفرد ، وخير للناس أن يحكمهم قانون لا يمثل العدالة الكاملة من أن يسيروا بغير قانون في حياتهم فيخضعون لإرادة فرد لا يمكن التكهن باتجاهاته. [1]

([1]) د. محمد توفيق رمزي " علم السياسة " الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٢٩ .

والآن وبعد أن عرفنا واجبات الزعيم الحق نحو شعبه نبدأ في التعرف على السياسة التي اتبعها عبد الناصر مبتدئين بالسياسة الداخلية .

عبد الناصر والتنظيم السياسي

لم تعرف الحقبة الناصرية إلا التنظيم السياسي الواحد التابع لعبد الناصر وحده، وقد بدأ هذا التنظيم السياسي الواحد بتكوين "هيئة التحرير" التي أُعلن تكوينها يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣، بمناسبة مرور ستة شهور على الحركة وكان الهدف المعلن من إنشائها هو ملء الفراغ السياسي، الناتج عن حل الأحزاب، ووقف نشاطها .

وفي الحقيقة أن هيئة التحرير كانت خاضعة لسلطة عبد الناصر وحده ، ولا سلطة لمحمد نجيب أو غيره عليها ، فهي بمثابة تنظيم ناصري أنشأه عبد الناصر مع غيره من التنظيمات داخل الجيش للاستيلاء على الحكم من محمد نجيب مثله في ذلك مثل التنظيم الطليعي الذي أنشأه عبد الناصر في منتصف الستينيات للتخلص من عبد الحكيم عامر ورجاله بعد ذلك .

ولقد قامت هيئة التحرير بدورها مع عمال النقل العام في خلع نجيب وتثبيت عبد الناصر . فهي التي كانت تهتف هتافات موحدة : لا تتخلى عنَّا يا جمال .. إلى القتال يا جمال .. لا حزبية ولا انتخابات.

يقول خالد محيي الدين : " الذي يؤكد الترتيب أن الشعارات كانت موحدة فكيف يمكن التصديق أنه دون ترتيب خاص سرت هذه الشعارات وسط جميع المحتشدين في كل المحطات على طول الطريق من القاهرة إلى الإسكندرية ؟ وأعتقد أن هيئة التحرير وأجهزة الدولة والأمن كان وراء هذه الحشود . " [١]

ثم تحوَّل تنظيم هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي بدستور ١٩٥٦ ثم تحوَّل الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي بعد قرارات يوليو الاشتراكية عام ٦١ وإعلان الميثاق

([١]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ٣١٢.

الوطني في ٢١ مايو ١٩٦٢ ، وفي كل مراحل التطور السالفة الذكر لم يكن التنظيم السياسي جهازاً شعبياً يستمد قوته وفاعليته من الجماهير بل كان جهازاً من أجهزة نظام الحكم الناصري يعتمد عليه في تمويله ونشاطه ويتلقى منه لا من الجماهير قراراته ويتغير بناؤه التنظيمي بإرادة النظام لا بإرادته ، ويتلقى شرعية وجوده منه وأكثر من ذلك أن أهم القرارات السياسية ذات الأثر المصيري في حياة البلاد مثل : تأميم قناة السويس ، وإجراءات التأميم في يوليو ١٩٦١ وحرب اليمن وغيرها كانت تتم دون مشاركته .

ولما كان التنظيم السياسي على هذا النحو لا يعدو أن يكون جهازاً من أجهزة نظام الحكم فقد كان من الطبيعي أن يكون بوقاً لعبد الناصر ونظامه لا للجماهير تعبر من خلاله عن إرادتها ،كما كان من الطبيعي ألا يكون في الساحة غير صوت واحد هو صوت النظام دون مشاركة حقيقية من القوى الشعبية ومن ثم انصرفت عنه الجماهير "[١]

إن غيبة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار واستبداد النظام الناصري به محل إجماع من المؤرخين والكتاب السياسيين ولم يستطع نفيه كبار الناصريين من حواريِّ عبد الناصر .

وصية عبد الحكيم عامر

كتب عبد الحكيم وصيته بعد تحديد إقامته في بيته وتلقيه تهديدات بالقتل إن هو تتكلم وكشف المستور يقول عبد الحكيم في وصيته : " وإذا كانت هذه الوصية قد كتبت في عجالة فذلك لأني أخشى ما يخبئه القدر لي فلقد فقدت الثقة في صديقي وأخي جمال ولم أعد أشعر أني آمن منه وأنا أتلقى تهديدات لأني طلبت محاكمة علنية ومنذ حوالي ساعتين زارني ضابط مخابرات لم أكن لأتكبد عناء النظر إليه أيام مجدي وهدد بإسكاتي للأبد إذا غامرت بالتكلم . "

([١]) د. عبد العظيم رمضان " مصر في عصر السادات " مكتبة مدبولي ص ٣٢٥، ٣٢٦.

ولا مجال للشك في وصية عبد الحكيم للأسباب الآتية:

١- أن المشير قد كتبها بيده ، ووقَّعها بإمضائه .

٢- أن " مجلة لا يف "الأمريكية قد نشرتها عام ١٩٦٧ ولم ينفها عبد الناصر ولا إعلامه، ولو كانت ملفقة لسارع عبد الناصر الذي كان على عداء مع أمريكا حينئذ لتكذيبها، والتشهير بالإعلام الأمريكي ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

٣- أنها اشتملت على بعض الأسرار التي لا علم لأحد بها إلا عبد الناصر وعبد الحكيم.

٤- أن أبناء عبد الحكيم عامر قد أقروا جميعاً بصحة نسبتها لوالدهم حتى ما جاء فيها من نقد ذاتي .

٥- بعد نشر جريدة الجمهورية لها يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٩ لم يدَّع أحد من الكتاب الناصريين المعتبرين بأنها منتحلة أو مزورة أو أن ما جاء فيها كذب وافتراء .

٦- أن كل ما جاء فيها من وقائع وآراء ذكرها كثير من شهود ثورة يوليو ومؤرخيها فليس فيها جديد إلا أنها تعبر عن رأي عبد الحكيم في حكم عبد الناصر.

٧- أن وجهات النظر وأسلوب الكتابة وطريقة عرض الأفكار لا توحي بأن هناك أية شبهة تزييف للوثيقة.

يقول عبد الحكيم عامر في وصيته :

" ينبغي أن نضع مصير مصر في أياد تهتم بمستقبلها وتمنح الشعب حق إبداء الرأي في مناقشة العمل والأخطاء لأنه ليس هناك قائد محصن ضد الأخطاء فكما قال المثل الشعبي "السلطة مفسدة" ولقد ارتكبنا العديد من الأخطاء ولكن أكبر خطأ كان عدم الاعتراف بتلك الأخطاء .

ولقد علمتنا التجربة أن القرار لابد من اتخاذه بعد إجراء المشاورات الكافية ودراسة الأمر لأن رجلاً واحداً مهما كانت خبرته واستنارته سوف يجد أن رغبته في تحقيق هدفه قد تخفي عن عينيه حقائق خطيرة واضحة تماماً للآخرين وعظمة أي قائد كما

شاهدتها في ديجول تتمثل في قدرته علي تحمل النقد وعدم فقد التوازن في ذات الوقت فمن يقمع حرية التعبير ويكمم الأفواه يضعف الشعب بأكمله ونحن نفتقر إلي تلك الحرية وهذه وصيتي السياسية ." [1]

شهادات الناصريين حول تنظيم عبد الناصر السياسي

يقول هيكل عن نظام الحكم في الحقبة الناصرية : " كان الخطأ الأكبر للممارسة الناصرية هو فشلها في أن تتحول إلى مؤسسات تستطيع البقاء بعد سلطة الفرد وبعد وجوده . وحين أتحدث عن المؤسسات فإني لا أتحدث عن واجهات وإنما عن تنظيمات حقيقية تعبِّر عن الحركة الحية والخلاقة لجماهير قد تتجسد أمانيها لبعض الوقت في رجل واحد ، ولكن ذلك ليس ، ولا يصح أن يكون بديلاً لضرورة التنظيم بحيث لا تتعطل الإرادة الشعبية إذا تعطل دور الرجل الواحد لسبب من الأسباب ، والخطأ الذي وقعت فيه الممارسة الناصرية لا يقتصر على التنظيم السياسي وحده وإنما يمتد أيضاً إلى كل أنواع التنظيم المعاونة للتنظيم السياسي وبينها التنظيم النقابي للعمال ، وتنظيم الفلاحين ، وتنظيم الشباب إلى آخره . " [2]

ويعترف عبد الناصر أن الثورة استبدلت نظاماً جديداً للحكم بالنظام الملكي البائد دون أن يكون لديها تنظيم سياسي ولا حتى نظرية كاملة للتغيير الثوري : " إن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة ؛ كذلك فإن هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري." [3]

ويقول عبد الله إمام الكاتب الناصري المعروف : " إن الثورة في غيبة التنظيم السياسي كانت تعتمد على الجيش في حمايتها . " [4]

([1]) من وصية المشير عبد الحكيم التي ترجمتها جريدة " الجمهورية " عن مجلة " لايف " الأمريكية ونشرتها يوم ٢٦ / ١١/ ٢٠٠٩ .

([2]) من مقال لحسنين هيكل نُشر بجريدة الأنوار اللبنانية عام ١٩٧٥ في مناسبة مرور ٢٣ سنة على ثورة ٢٣ يوليو . نقلاً عن صلاح منتصر " من عرابي إلى عبد الناصر " دار الشروق ص ١٠٦ .

([3]) من خطبة لجمال عبد الناصر بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٦٢.

([4]) عبد الله إمام " الافتراء على ثورة يوليو " دار الخيال ص ١٦.

وكان نتيجة غيبة التنظيم السياسي نشوء الصراع على السلطة ، فبدلاً من تنافس الأحزاب السياسية تنافساً شريفاً في برامجها وسياساتها تلبية لرغبات الجماهير ومراعاة لمصالحهم ، كما يحدث في الدول الديمقراطية ، يتصارع الطامعون على الحكم كما يحدث في الدول الدكتاتورية ، لذا تصارع الضباط الأحرار للوصول إلى الحكم والاستئثار به.

وفي غيبة التنظيم السياسي تبدل دور الجيش المصري فبدلاً من أن يقوم بحماية البلاد أستخدم لحماية النظام والعصف بأعدائه أو منتقديه من المواطنين ، وكان نتيجة ذلك كله وقوع كارثة ٦٧ ، وأدرك عبد الناصر فداحة الجُرْم الذي ارتكبه في حق شعبه وأمته فراح يستشير بعض أصدقائه المخلصين أن يدُّلوه على الطريق الصحيح للخروج من الكارثة التي حاقت بالبلاد ، وكان من بين من استشارهم عبدُ الناصر أحمدَ طعيمة الذي أشرف هو وإبراهيم الطحاوي على هيئة التحرير أول تنظيم سياسي أنشأه عبد الناصر ، وكان التصور أن تملأ هيئة التحرير الفراغ السياسي في مصر بعد حل الأحزاب ، والتنكيل بالمعارضة السياسية لكن لا خير يرجى من تنظيم سياسي هدفه مصلحة من أنشاه فحسب .

خطاب طعيمة إلى عبد الناصر

أرسل طعيمة خطاباً إلى جمال عبد الناصر بتاريخ ١/٩/ ١٩٦٧يقول عنه : "كتبتُه بناء على طلب شخصي من السيد الرئيس جمال عبد الناصر بأن أقْتَرِحَ سبيل الخروج والنجاة من آثار ٥ يونيو ١٩٦٧ . "[1]

لقد صارح طعيمة في هذا الخطاب عبد الناصر بأخطائه التي ارتكبها في حق الوطن والتي تسببت في الحالة المذرية التي آلت إليها البلاد ، وكنت أود ذكر كل ما جاء في هذا الخطاب الذي ينبض بإخلاص ووطنية كاتبه ونزعته الدينية الواضحة

([1]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ١٤ .

وكأن كاتبه يبرأ إلى الله من كل مفاسد حكم عبد الناصر التي كان طعيمة أحد أهم دعائم تثبيتها عندما تآمر هو والطحاوي والصاوي وعمال النقل لخلع نجيب الذي نادى بالديمقراطية الدستورية وتثبيت عبد الناصر الذي تمسك بالدكتاتورية العسكرية ، لذا لا عجب أن يسمي طعيمة كتابه الذي جاء فيه نص هذا الخطاب " شهادة حق " ونظراً لطول الخطاب فإنني أكتفي بذكر أهم ما جاء في تحليله للموقف السياسي .

يقول طعيمة في خطابه لعبد الناصر : " منذ إعلان الثورة وخلال خمسة عشر عاماً عاشت البلاد في ظل دستور مؤقت وقد كان ذلك من أفدح الأخطاء والأخطار. وكان لذلك نتائج أعمق وأخطر في أسلوب الحكم مما مكَّن لأي عناصر مخربة منحرفة أو خائنة من اللعب بمقدرات البلاد وحريات الشعب وحقوقه ، فليس هناك من صمام أمن يحفظ السيادة للقانون كالدستور.

وأرجو المعذرة يا سيادة الرئيس أن أعطيت هذا التوضيح فقد صدر الدستور المؤقت بقرار جمهوري ، وصدرت له تعديلات بقرارات جمهورية طبعاً في بعض المناسبات . وكان شأن دستور الأمة وكيانها وأمنها واستقرارها يعدل إصدار قرارين جمهوريين بتعيين موظف أو علاج مواطن على نفقة الدولة أو ترقية موظف أو مجازاته .

ولقد سمعت منكم شخصيّاً في أوائل الثورة – عندما كانت هناك أزمة مع السيد جمال سالم – إن ما يشغل بالكم ليل نهار هو وضع دستور دائم للأمة يكفل لها الأمن والطمأنينة والحقوق لشعبها حتى لا تفاجأ في أي وقت ويتولى أمرها شخص مجنون أو ظالم فيستبد بها وينكل بشعبها ، وتكون ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قد أجرمت في حق هذه الأمة وأصبحت لعنة عليها ؛ فقد قامت بحل الأحزاب السياسية وتركت فراغاً هائلاً بعد أن قضت على جيوب المقاومة السياسية مما يمكن أي شخص إذا وصل إلى السلطة أن يفعل ما يشاء دون قيد .

وقد سمعت من سيادتكم في الفترة الأخيرة إنكم كنتم تنوون ترك رئاسة الجمهورية ولم يمنعكم إلا خوفكم من ترك مصير الشعب في يد تلك العصابة الإجرامية التي لا تعرف إلهاً ولا ضميراً .

وجرت الأحداث وأعلنتم تخليكم عن الحكم في ٩ يونيو ١٩٦٧ ، فهل كنتم ترضون يا سيادة الرئيس أن تتنحى عن الحكم بعد خمسة عشر عاماً والبلاد بلا دستور ، ويُسَجَّل هذا في تاريخ الوطن وتاريخ عبد الناصر ؟

لذلك أومن أن إصدار الدستور الدائم هو أهم وأول عمل تحملون مسئوليته أمام الله والوطن والتاريخ .

ومن أهم المكاسب التي ستعود بإصدار الدستور الدائم هو إعادة الثقة في قلوب الشعب ، ونشر الطمأنينة ، والقضاء على الخوف والقلق بضمان حرية الأفراد وسيادة القانون التي استهين بها إلى حد أن المسئولين في الفترة الأخيرة كانوا يتباهون ويتبارون في الإعلان عن وضع القانون على الرف بحجة الثورية ، والثورة من ذلك براء ، فما قامت الثورة إلا للإقامة حياة ديمقراطية سليمة ولا ديمقراطية بغير قانون .

أنه لا يمكن لأفراد أن يمارسوا الحكم دون معارضة فلم يتفق البشر على دين واحد أو إله واحد فكيف يتفقون على فرد أو أفراد ولو كانوا عاديين وأنه من المصلحة أن تكون المعارضة منظمة في ظل القانون . وأني أومن بعد التجارب التي مرت بها البلاد منذ عام ١٩٥٢ حتى يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ضرورة قيام حزبين سياسيين ينص عليهما في الدستور الدائم.

فنهاك مزايا عديدة سيحققها هذا النظام بعد الدروس المستفادة من التجارب القاسية الأليمة .

أعلنتم في خطابكم في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ بتثبيت دعائم الديمقراطية وتدعيم الحريات وأن اتِّباع هذا النظام فيه تحقيق لما أعلنت ، وقضاء كامل على ما ينعت به نظامنا بأنه دكتاتورية مغلفة ببرلمان لا يملك من الأمر شيئاً . " [1]

ولم يستجب عبد الناصر لنصيحة طعيمة ولا غيره بوضع دستور دائم للبلاد، ولا بإنشاء حزبين ، ولا قضى على الخوف والقلق اللذين عمَّا البلاد ، ولا أنزل القانون من

([1]) أحمد طعيمة " شهادة حق " مرجع سابق ص ١٧ - ٢٠ بتصرف .

على الرف وقام بتطبيقه بل على العكس عزل القضاة الذين أصروا على استقلالية القضاء ورفضوا الدخول في الاتحاد الاشتراكي فيما سمي بمذبحة القضاء .

وراح منافقو النظام يشنُّون حملات مسعورة على الحياة الحزبية وكأن كل حياة حزبية هي في جوهرها شر مطلق ، والأخطر من ذلك أن كتابات منظري الثورة قد اتخذت اتجاهاً منافياً للواقع التاريخي محاولة أن تلوي عنق التاريخ لتبرهن على أن مصر قد لفظت دوماً الحزبية وأن كفاح مصر لم يكن أبداً إلا من خلال تنظيم واحد للأمة كلها.

وفي كتيب بعنوان " نظرة تاريخية إلى تطور التنظيم السياسي في الجمهورية العربية المتحدة بعد ثورة ١٩٥٢ " يقول الكاتب الناصري : " ومن هنا يمكن القول بأنه استناداً إلى الظروف التاريخية لمجتمعنا فإن الحزب الواحد كان هو التعبير الطبيعي الذي يجسد وحدة الجماهير ووحدة آمالها وأهدافها ، وأن تعدد الأحزاب ليس إلا انعكاساً للانقسام بين المصالح الطبقية ، ولذلك فإن التنظيم السياسي الواحد هو في الحقيقة عودة إلى الوضع الطبيعي الذي يعكس وحدة القوى الوطنية ووحدة اتجاهها في طريق التطور بعد أن سقطت الطبقات المستغلّة !! " .

والحقائق التاريخية تنفي ذلك كله فلقد عرفت مصر تعدد الأحزاب منذ ثورة عرابي .. ومنذ مطلع القرن العشرين تواجدت الأحزاب في مصر ممثلة لمختلف الطبقات الاجتماعية ، وعندما قامت ثورة ١٩١٩ كان هناك في بداية نشوبها : الوفد، والحزب الوطني ، والحزب الديمقراطي ، وتجمعات اشتراكية ماركسية .. وليس من السهل الادعاء بأن القوة المستنيرة لم يكن لها من القوة أو الفاعلية بحيث تستطيع التجمع داخل شكل تنظيمي يدافع عن مصالح الجماهير كما ادعى منظرو الثورة .

هكذا كان محور تفكير الناصرية هو " وحدانية الحزب " وقد تشبثت بهذه الفكرة إلى غير ما حد . [1]

***

(1) د. رفعت السعيد " تأملات في الناصرية " مرجع سابق ص ١٣٣، ١٣٤ بتصرف .